

الصراع على الكعكة المفترضة.. هل يكون نهاية المشترك؟

ما الذي أزعجهم في حديث غانم..؟!

دوره - كحزب للأغلبية .
ومن تجربته في الحكم منذ ما يزيد على «ربع قرن» من الزمان، والتي حقق خلالها تحت قيادة، الرئيس المناضل الوطني الودودي - علي عبدالله صالح، مالم يستطيع ان يحققه من سبقه في حكم الوطن - في عهد الشطرين او بعد الوحدة.. وهي ماثلة للعيان.. وليست بحاجة الى تعدادها- ولكن ماذا قدموا هم للوطن وللشعب.. غير الدمار والتخريب والارهاب والقتل والتآمر، وهامم اليوم يتجهون الى التحالف مع الارهابيين والقتلة والمجرمين والترويج لافكارهم المتطرفة.. وهي مؤامرة اخرى يحاولون من خلالها الالتفاف على النظام الجمهوري الوطني الديمقراطي القائم، والانقلاب عليه وعلى الوحدة للوصول الى السلطة..!!

السعار الصادر من المشترك وقيادته.. دليل على الانهزامية وحالة الافلاس التي يعانيتها، وهروباً من المشاركة في الانتخابات والدفع نحو تعطيلها وتأجيلها - لانهم يشعرون بالخسارة المسبقة- بعد ان اصبحوا غير مقبولين بين اوساط عامة الناس.. ولكن هذا لن يتحقق لهم. فالانتخابات ستمضي وستجري في وقتها 27 ابريل القادم.. اما هم فحصيلتهم الشماتة والسخرية!!

ما الذي ازعج الاصلاحيين والاشتراكيين وبقية.. «جماعة المشترك» - العتاوله.. من حديث وتصريحات، الشخصية الاجتماعية والسياسية- الوطنية المجربة والقامة القانونية المشهود لها بالكفاءة والتجربة الطويلة -القيادي المؤتمري البارز- رئيس الدائرة السياسية.. الاستاذ عبدالله غانم..؟! فهو لم يقل إلا الحقيقة- أكان في مقابله مع إحدى صحفهم «صحيفة الناس» الاسبوع الماضي، او في تصريحاته لموقعي.. «المؤتمرن» و«سبتمبرنت» هذا الاسبوع..!!

لقد اصابهم الهيجان والسعار.. وانكشفت حقيقتهم وسقطت اقنعتهم التي يتخفون وراءها، حينما انزلت السنتمهم السوقية تكليل «كلاماً وضيعاً» - وهم هكذا على هذه العادة التي جبلوا عليها.. في محاولة قدرة وسيئة تستهدف النيل من شخصية ومكانة الرجل وتاريخه الوطني النضالي والسياسي- الطويل، في الثورة اليمنية وفي تحقيق تحرر واستقلال وسيادة ووحدة الوطن وإرساء النهج الديمقراطي التعددي.

فخلال الاسبوعين -الجاري والماضي- لم تخل صحيفة من «صحفهم المفلسة»- من ابتذال قياداتهم وكتابهم، وضخ الاكاذيب والمغالطات، لتتشويه تاريخ مسيرة المؤتمر وقيادته والانتقاص من

فهو لا يستطيع ان يساوم او يعقد صفقة هنا واخرى هناك، ولذلك، وباعتبار ان الاشتراكي والاصلاح هم (المشترك) وقد وصلا الى حالة من التملل ويشعران بان الوقت ليس في صالحهما، وان استمرار هذا الحال ربما يخرجهما من (المولد بلا حمص)، فقد تظهر قريباً مواقف واضحة ومفصلة لهذين الحزبين، قد تؤدي الى فركشة زويدة المشترك.

وعند ذلك ستزول كل مظاهر الشغب والممارسات الخارجة عن القانون التي تحدث بين الحين والآخر هنا وهناك، والامر لا يحتاج فراسة او ذكاء في الاستنتاج فكل ما يحدث من أعمال فوضى وشغب واثارة للكراهية والمناطقية وغيرها من الامراض التي كانت ومازالت احزاب المشترك (الاصلاح والاشتراكي) يقفان خلفها بشكل علني لاختفاء طبيعة الصراع الدائر بينهما على كعكة هي مازالت في علم الغيب.



عبد الحكيم عبيد

احترنا وحيرونا جماعة أحزاب المشترك، ليس لاننا لا ندري ماذا يريدون، وليس لانهم لا يعرفون ماذا يريدون، هم يعرفون ماذا يريدون، ولانهم مجموعة كل واحد منهم يرى نفسه الكبير بينهم - مع انه لا شيء من ذلك - وبالتالي يسعى للفوز بنصيب من الكعكة المفترضة في مخيلتهم مع ان الاحداث ومجريات الامور تؤكد انه لا سر بينهم وانهم ليسوا اكثر من ظواهر صوتية استغلت الديمقراطية واساءت اليها.

- تحاول هذه الاحزاب ان تخفي صراعاتها واختلافاتها حول حصة كل منهم من الكعكة المفترضة التي مازالت في علم الغيب مع التأكيد ان من يملك هذه الكعكة يصرح علناً انه لا مجال للالتفاف على الديمقراطية وعلى ارادة الجماهير.

ان الصراع بين احزاب المشترك وان كان لم يظهر على السطح بصورته النهائية رغم بروز مقدمات لا يمكن ان تنطلي على عاقل اكان من خلال التصريحات المتناقضة

لقيادات احزاب اللقاء المشترك او من خلال ما تناوله صحافة هذه الاحزاب، ولعل ما كتبه محمد المقالح نائب رئيس دائرة اعلام الاشتراكي في صحيفة حزبه في عددها - الخميس الماضي - يؤكد بوضوح ان قيادات احزاب المشترك لم تعد قادرة على كتمان ما يجري من وراء الكواليس - كما تعتقد تلك القيادات - وبالتالي ترى من الضرورة ان تجري عملية مكاشفة عن ماذا يريد كل منهم، خاصة وأن الحزب الاشتراكي اليمني قد أخذ اكثر من مقلب من قبل عدوه السابق حليفه الجديد حزب الاصلاح وخاصة فيما يتعلق بموضوعة المقاطعة للانتخابات، ويخشى الاشتراكي ان يشرب من نفس الكأس.

- حزب الاصلاح يشعر انه كبل بقيود المشترك وان حركته اصبحت تحت المجهر

الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المتوقعة في الاقتصاد اليمني (1)

وهذا مما جعل أسعار الفائدة أكثر تفاعلاً وهذا ما أدى الى زيادة فرص الأفراد (القطاع العائلي) في الحصول على القروض العقارية ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تزامنت عملية تحرير أسواق التمويل العقاري مع الإلغاء التدريجي للمحددات على أسعار الفائدة، مما ترتب على ذلك نشوء سوق ثانوية للرهن العقاري الأمر الذي ترتب عليه وجود سهولة كبيرة في تمويل القروض العقارية عن طريق الأسواق المالية، مما أدى الى تشجيع عدد كبير من المؤسسات المالية على دخول سوق التمويل العقاري.



الدكتور عوض محمد باسراحي

اما في بعض الدول الأوروبية كبريطانيا فكان لإلغاء المحددات على أسعار الفائدة أثراً في زيادة الضغوط التنافسية في أسواق التمويل العقاري، كذلك الأمر في كندا وشمال أوروبا كان تحرير أسواق التمويل العقاري يسير بخطى متسارعة نسبياً وقد اكتمل تقريباً في أواسط عقد الثمانينيات من القرن الماضي إذ انه ومع تحرير أسواق التمويل العقاري فقد اتجهت جميع الاقتصاديات المتقدمة الى اعتماد نموذج أكثر تنافسية من التمويل العقاري ينتج فرصاً أكبر أمام الأفراد للحصول على القروض المرتبطة بالمساكن بسهولة أكبر، وذلك بفضل تنوع مصادر التمويل.

ومن المؤكد ان الأزمة الحالية هي أزمة حادة لكننا نرى أنها ليست مقدمة لتغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي الى نظام اخر فالنظام الرأسمالي اثبت خلال تاريخه انه نظام يتسم بالمرونة وان لديه القدرة والأدوات والآليات الفاعلة لمعالجة أي أزمات يتعرض لها وبالتالي نرى أنه قادر على الخروج من هذه الأزمة أكثر مما كان عليه في أزمة عقد الثلاثينيات. ان رأينا هذا لا يعد تحيزاً او دفاعاً عن النظام الرأسمالي ولكن الرؤية والقراءة الواقعية لمختلف الأزمات التي مر بها هذا النظام وخروجه منها قوياً أكثر من ذي قبل، هي التي تجعلنا نؤيد مثل هذه الطروحات ونتفق معها.

الأزمة المالية.. خلفية تطبيقية

شهدت نظم التمويل العقاري تغيرات كبيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة. فحتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي خضعت أسواق التمويل العقاري العالي المخاطر لدرجة عالية من التنظيم، وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة مؤسسات الإقراض المتخصصة التي واجهت بعض المنافسة في أسواقها. لذلك فقد عملت مؤسسات التمويل العقاري على وضع قواعد منظمة وحدود لأسعار الفائدة وحدود القرض وفترات سداه الأمر الذي أسهم في ترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري وكذلك الى صعوبة حصول الأفراد (القطاع العائلي) على القروض العقارية. كذلك جرى في النصف الأول من عقد الثمانينيات تحرير أسواق التمويل العقاري في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وكندا، الأمر الذي ظهرت معه بعض الضغوط التنافسية من مؤسسات الإقراض غير التقليدية

المالية تؤدي بالتأكيد إلى عرقلة العمليات الإنتاجية، وبالتالي تعثر او توقف العديد من المشاريع أو إلغائها لعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لها.

الجدير بالإشارة هنا الى انه عند مقارنة الأزمة الحالية بأزمة العام 1929. نرى ان النظام الرأسمالي قد خرج منها قوياً اكثر من ذي قبل لكن الثمن كان غالياً فالبطالة قد بلغت ثلث القوى العاملة في بعض الدول، كما تقلص حجم الاقتصاد الأمريكي إلى الربع تقريباً خلال تلك السنوات. كما أدى الكساد إلى حالة من الإفكار الواسع، لذلك فقد لوحظ على رأس المال بأنه قد اضطر بعد تلك الأزمة إلى أن يتغير بنويماً. وقد تجسد ذلك في السياسات الكثرية التي تبنتها العديد من الحكومات الأوروبية والداعية إلى تدخل الدولة بشكل واسع في الاقتصاد.

وفي حقيقة الامر ان جذور عودة العالمية الى الأزمة الحالية يعود الى تخلي الولايات المتحدة في العام 1971م عن التغيرات التي استنتجتها المنظومة العالمية من أزمة (1934-1929) التي هزت النظام الرأسمالي برمته، والتي تجلت في منظومة (بريتون وودز) الاقتصادية التي أقرتها نحو (44) دولة في مؤتمر (هامشير) بعد الحرب العالمية الثانية.

حيث استنتجت هذه الدول من الأزمة المشاركة سلفاً بأن عليها تنظيم أسواقها المالية وعملياتها وفق أسس وضوابط وكذلك ان تنسق أسعار عملاتها بشكل ثابت نسبة الى الذهب فضلاً عن إقرارها لمجموعة من القيود على رأس المال المصرفي. الا ان الولايات المتحدة قد قامت في العام 1971م بتحرير العلاقة بين الدولار والذهب وجعلت من الدولار مرجعاً لقياس العملات العالمية الأخرى بدلا منه.

الأزمة المالية.. خلفية نظرية

من المعروف أن هناك نوعين من الأزمات المالية، الأول منها يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الحقيقي أي قطاع الإنتاج وقد يؤدي الى حالة كساد اقتصادي أما النوع الثاني من هذه الأزمات فيكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدوداً للغاية، وبالتالي قد لا يؤدي إلى حالة من الكساد الاقتصادي. ولذلك يمكن تصنيف الأزمة المالية الحالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بوجه عام بأنها من النوع الأول حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي الى ان الاقتصاد العالمي يشهد حالة من التباطؤ الاقتصادي في المستقبل المنظور. بل ان الرائد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ ان الصندوق قد دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد كبير من التقارير يشير فيها الى تنبؤاته عن حالة الاقتصاد العالمي، والتي تؤكد ان الاقتصاد العالمي سيشهد حالة من التباطؤ بشكل كبير. اذ ان تحقيق بيئة مستقرة ومحفزة لمعدلات النمو للاقتصاد الكلي يتطلب أولاً وقبل كل شيء وجود قطاع مالي قوي ومستقر الا ان الوضع الحالي للقطاع المالي، وكما هو معروف غير مستقر وبالتالي فانه من الصعوبة بمكان ان تتوفر بيئة مستقرة لنمو الاقتصاد الكلي. اذ تشير الدلائل الاقتصادية إلى أن حدة الأزمة الحالية لم يشهد مثلها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير في العام 1929م وان كانت في بدايتها إلا أنها قد أثارَت قضية استراتيجية وفي غاية الأهمية وهي متعلقة بجوهر النظام الرأسمالي ونظرياته.

إن تأثير الأزمة المالية الحالية على الاقتصاد الحقيقي وبشكل كبير وبالتالي تحولها إلى أزمة اقتصادية سيما ان الانهيارات المالية للمؤسسات